الفصل الثالث
المعرفة والمعنى

١/٣-١. المعنى والمنهج:

لا أعتقد أن تكون الأشياء تفرز بذاتها المعانى كما تفرز الكبد الصفراء! والمقصود هنا تلك المعانى المعرفية والنسقية ومن ثمة البعيدة جدا، على أن تكون عفوية. إن الشيء مأخوذاً فى مطلقيته لا يقول بذاته معنى محدداً ومخصوصاً، ولكن يقال ذلك المعنى بدلا منه أو نيابة عنه. وأحيانا ما تقال المعانى رغم الأشياء وضدها! وهذا عادة ما يحدث فى الإيديولوچيات والأساطير والفنون والمعتقدات الدينية والفلسفات. ولكن ما يحدث أيضاً فى العلم.

وسنرى أن المنطق بالذات لا يستثنى من الممارسات التى ترغم الأشياء على أن تقول ما قد لا يكون بالضرورة هو معناها.

عندما نستقصى الآن عن مصدر المعنى فى الممارسة المعرفية فى عامتها، فإن ثمة وجهة نظر سرعان ما ستقابلنا. وفحواها أن ذلك المصدر إنما يؤول إلى **المنهج**، على اعتبار أن «المنهج سابق عن ما هو كائن حتى أن الواقع فى ذاته لا وجود له، بل يتم خلقه فقط من خلال ما يكون مبحوثا»(١). وهى الطريقة الأخرى للقول أن "**الوجود**" لا يوجد إلا لأن ثمة تلك الذات التى تعيه والتى من خلال وعيها به فهى تسمية وتبتنيه وتؤسسه . فإذا لاحظنا الآن مسألة أن الوعى إنما هو دائماً وعى مشروط أى محكوم أو مؤطر بمجموعة شروط موضعية بحيث يسمح لنا تحليل اللحظة التاريخية التى يعيش فيها وعى متعين أن نكشف عنها ونستجليها. فسنضيف أن هذا يصح أكثر ما يصح على الوعى المعرفى الذى إذا كان يمارس فعالياته وعملياته بحسب ما يهئ لصورة عن الموضوع المبحوث دون أخرى، فإنه يفعل ذلك وفق محددات وشروط بالغة التعقيد والخفاء والتنوع (أى بما فيه الشروط الاقتصادية والسياسية والعرقية...)، ولكنها فى جوهرها ذات طبيعة ثقافية. على أن تؤخذ هذه الطبيعة الثقافية بمضامينها القيمية كما سنوضحه.

نحن نعتقد بهذا أن المنهج مهما كان، وأينما زاولت الممارسة المعرفية فاعليتها، فهو

دائماً **واقعة ثقافية**. ونقصد بذلك أن يكون المنهج فى جهة من جهاته التكوينية الأساسية معبرا لتلك المحددات الثقافية التى يوجد ضمنها الفاعل المعرفى المزاول لجملة مقولات ومفاهيم وآليات وتأسيسات وتطبيقات . . . أى المزاول للمنهج بصدد إنكبابه على بحث أشياء محددة حيث يعاد إنتاجها كما بيناه إلى غاية الانتهاء بها إلى طور التوثيق النصى.

على أن هناك تمييزا - لا أحسب أن يكون جانبيا - لابد من تسجيله هنا ويخص الفرق لدينا بين المنهج والمنهاجية (Methode / Methodologie). فالمنهاجية إن هى إلا جملة تعليمات وقواعد وتوجيهات وقرارات تقنية لتسيير البحث فى موضوع محدد وتيسير التحكم فيه. ولكن لأجل أن توجد المنهاجية لابد أولا من أن يوجد الموضوع ذاته. والموضوع - كما بيناه - لا يكون له أن يوجد إلا وفق صورة مخصوصة (=صورة الموضوع). يمكننا أن نقول أن هذه الصورة المخصوصة لا تزيد عن أن تكون تفعيلا نهائيا أو طرفياً للمنهج بواسطة المنهاجية ذاتها. حيث أنها وإن كانت تتميز عنه فهى مع ذلك تستبطنه وتنجزه. فما هو هذا المنهج إذن؟!

لدينا أن المنهج واقعة مركبة من نظامين:

١ - نظام التعقل (Ordre de I'intelligence).

٢ - نظام الاعتقاد (Ordre de la croyance).

وفى حين سنؤجل تفصيل المكون الاعتقادى فى الممارسة المعرفية فى الفصل التالى نقصر التحليل على نظام التعقل. وهو نظام قدمنا بشأنه بعض المعطيات إلا أننا لم نكد نجاوز فيها حدودا وصفية قصدنا منها التعرف العام على آليات تأسيس الموضوع المعرفى من زاوية هى أقرب إلى الزاوية التشريحية. أما الآن فنحب أن نمضى إلى استقصاء أكثر نفاذا:

١/٣-٢. نظام التعقل والحاجة إلى النموذج:

١/٣-٢-١. واقعة النموذج:

إن الاستقصاء عن الأصول الثاوية فى عمق كل تعقل معرفى قد أفضى بنا إلى الوقوف بأكثر الاهتمام، والعناية اللازمة عند مفهوم نقدى وثرى ومفتاحى بالنسبة لدراستنا هذه فى قسميها النظرى والتطبيقى. [إنه مفهوم] تكاد اليوم جميع أنماط

وضروب الممارسات النظرية مهما كان حقلها تباحث وتسترجع على ضوئه، إنه مفهوم: النموذج (Paradigme). فى الواقع، وكما لوحظ دائماً هذا المفهوم شديد التعقيد، فأولا النموذج هو أكثر من مفهوم أداتى إجرائى، بل هو ذاته يمثل "واقعة" معرفية تكوينية قمينة لوحدها أن تستأثر بالاهتمام والدراسات الواسعة. وربما اتضحت لنا جوانب الخصوبة فى مفهوم كهذا تباعا. فمن جهة كون النموذج واقعة سنلاحظ مع ديزانتى أن «الفلسفات الكبرى فى الأزمنة الحديثة قد وجدت مسلكا لها فى التأليف العقلى من خلال ما تمنح امتيازا جوهريا لواحدة من "العلوم الرائدة" فى زمنها (الهندسة مع ديكارت، حساب التفاضل والتكامل والمنطق لدى ليبينتز، وفيزياء نيوتن لدى كانط)»(٢). والحق أن الأمر لا يقتصر فحسب على الفلسفات الحديثة. لأنه ما من نسق فكرى فلسفى أو سواه إلا ويبحث لنفسه عن سند تأسيسى وعى ذلك أم لم يعه، قاصدا أن يتأسس على "**مثال**" سابق. على أن يكون المثال السابق مما يفترض فيه قد حقق جملة شروط وخصائص تؤهله لصفة أو مرتبة المثال. وهذا ما يعطى للمثال وضعية "السلف الصالح" بما يفهم من هذه الصالحية جملة الخصائص الفريدة التى أهلته للنجاح كمثال. الأمر الذى يجعل كل نسق فكرى بالنتيجة سلفيا على نحو من الأنحاء! والحال لا يختلف مع الممارسة المعرفية والعلمية منها تحديدا. فلقد «كانت السنة دائماً فيما يظهر بالبحث عن نقطة ثابتة أو مركز منظورى، حيث وانطلاقا منه **وبواسطة الاشتغال على معايير مؤمثلة (Idealises) لعلم قاعدى**[1] يمكن استئناف أو إعادة صياغة، أو تحديد وتأسيس كل بناء المعرفة المتاحة ليتيسر تفكيره»(٣) ولكن ماهى الخصائص التى تؤهل علما ما لأن يحتاز مرتبة المثال أو النموذج؟

من الواضح الافتراض فى علم كهذا أن يظهر أكثر تطورا وتقدما. ففى هذه الحالة سيكون «هو العلم الذى يستطيع الوصول إلى نسق متكامل من البناء النظرى بحيث تستطيع قوانينه ونظرياته أن تغطى جميع معطياته وحقائقه، حتى مجموعة الفروض والتصورات والتعميمات، فإنه يحاول أن يخضعها لطرق ومناهج البحث المناسبة، ويدخلها فى إطار البناء التفسيرى للنظرية»(٤) [فنحن هنا إزاء تحقق للقضايا (ق٧) (ق٨) [١/١-٥]. أى أننا نشهد مرور علم عام من وضعية دلالة ممكنة مفترضة إلى

---

(١) كل التشديدات أو الأقواس أو المعقوفات فى المقتبسات المستعملة هى من جانبنا ما لم ترد الإشارة إلى خلاف ذلك.

وضعية المعنى المرجعى الضرورى أى وضعية النموذج المطلق[1]] ومهما يكن فإن النموذج فى مجال الممارسة المعرفية يشتغل وفق ما يفرز معنى منشودا.

إن هذا لوحده كفيل لأن يعطى للنموذج كامل الثقل والخطورة. فلا غرابة أن يكون هذا المفهوم قد حظى فى العقود الأخيرة بالاهتمام المتزايد. ولعله يكون قد عرف بروزا نوعيا مع مؤلف ت.س.كوهن (T.S.KUHN) "بنية الثورات العلمية" (The structure of scientific revolutions). والمؤلَف وإن كان تأريخيا تطوريا للتحولات العلمية وما رافقها من أفكار ومواقف إلا أنه عرض لها كلها من وجهة نظر النموذج[2]. فبالنسبة إليه النموذج هو «أنموذج (Modele) أو مترسم مقبول»(٥) على أن أهميته تبدو عنده من أن «حيازة نموذج بما يتيحه من أنماط البحث الأكثر تخصصا لهو علامة نضج ضمن مسار تطور ميدان علمى معين»(٦) ذلك أن الوظيفة الإجرائية الأساسية للنموذج تكمن فى اتاحته انتقاء المعطيات والعناصر والوقائع إستبقاء واستبعاد إلى درجة أنه «فى غياب النموذج أو أية نظرية تقوم مقامه فإن كل الوقائع (. . .) توشك أن تبدو متساوية فى أهميتها»(٧) ناهيك عن ما هو أخطر، وذلك أن العالم (=الوجود، الكون، الطبيعة، الأشياء. . .) يأخذ حدوده وأبعاده، أى معناه، تبعاً للنموذج الذى ينظر إليه من خلاله. يكفى أنه **«عندما تتغير النماذج فإن العالم نفسه يتغير معها»**(٨).

---

(١) قارن هنا خصوصا مع بارثيلو حيث نقرأ «. . فالمخططات النظرية (schemes d'intelligiblite) إذاك سيكون فى مقدورها إحداث إلتزامات وجودية مما يعطى لتلك المخططات صورة النموذج» أى الذى يتسع ليستوعب تمثلات شمولية ذات مدى كونى (الإنسان، المجتمع، التاريخ، الطبيعة، ما وراء الطبيعة) . «فكل مخطط سيبرز مثل تلك التمثيلات التى تغذى فلسفة الطبيعة، تتخلل تاريخ العلوم فتقيم شتى المجادلات والنقاشات التى ترافق مسيرة المخطط.» Berthelot, op. cit, P180 .

(٢) فى الواقع لم يستقر كوهن على تعريف محدد للنموذج وقد لوحظ عليه أنه استعمل هذا المصطلح (Paradigme) بحوالى ٢٢ مدلولا مختلفاً! ومن ناحية أخرى يلاحظ شىء من الاضطراب فى ضبط المقابل العربى الدقيق لـ (Paradigme) فتارة يعرب «مثال» وتارة «نموذج» وهى أيضاً تقابل (Modèle) وتارة يكتفى بكتابة «براديغم»! ونرى من جهتنا وعلى سبيل الاقتراح أن لفظة «مستنهج» قد تكون الأنسب أخذا من استنهج فلان نهج فلان أى تابعه فيه وسار عليه (انظر لسان العرب - ابن منظور - مادة نهج).

٣/١-٢-٢. ميلاد النموذج :

فى منظورنا يبدو النموذج جهازا منتظما من آليات تعقل يفضى إليها بمعطيات الحس والملاحظة وسائر مكونات المادة المعرفية التى يكون الفاعل المعرفى قد جمعها فتغذو من ثمة فى حاجة إلى العمل عليها بالترتيب والتصنيف والانتقاء والأنسقة. . . أى فى كلمة واحدة تكون فى حاجة إلى المعنى. أو إن شئنا إلى منطَقة (Logicisation) الواقع أو طرف منه إذ «من الناحية المنطقية يقوم العمل المعرفى على إدراج عنصر أو قطاع من الواقع ضمن نسق تعقل حيث:

س ←—— ع

(س = النسق، ع = عنصر أو قطاع من الواقع)» (٩)

وإذا جاز لنا التعبير، فإن "الشىء" يدخل من أحد طرفى النموذج وهو ذلك الشىء المبهم الغامض. . . اللادال لكى يخرج من الطرف الآخر وهو "الموضوع" العلمى النسقى الواضح. . الدال! فلن يبقى حينئذ إلا الإعلان عنه وترويجه.

تدقيقا فما نفهمه من النموذج هو أن يكون منهاجا محليا أو جهويا أى فى حدود حقل معرفى معين، ولكن ولنجاحه فى هذا الحقل المحدد وعلى الموضوع الخاص بهذا الحقل فإنه يتم سحبه إلى حقل آخر لكى يتم تشغيله على موضوع آخر. ويتوقع منه أن يحقق هنا أيضاً نفس نجاحه أو نجاحاته السابقة. أما عندما يتحول هذا التوقع إلى يقين مفروغ منه فإن النموذج يكون قد شهد لحظة ميلاده. إنه النموذج الأصلى، والأصيل معا. أما استمرار انتقال النموذج الأصلى من حقل إلى حقل مع فرض نجاحه المؤكد فى كل مرة، فسيكون قد نجح هو نفسه، ومن خلال كل التجريبات المتنوعة التى تعرض لها، فى تدقيق آلياته وضبط تمفصلاته، وإتقان فاعليته. . . الأمر الذى ينتهى به إلى أن يتحول إلى **جهاز صورى** (Appareil formel) عام، متألق فى نموذجيته حيث يجعله ذلك متطلع كل معرفة تفكر فى التحكم فى موضوعتها وتدقيق آلياتها الذاتية ونتائجها الخاصة. وربما كان لنا هنا أن نبرز كيفية انتقال النموذج من مجال معرفى

إلى أن آخر فتبعا لوجهة نظر **برثيلو** (J. M. BERTHELOT) (١٠) سيكون لدينا الواقع (ع١) الذى يظهر لنا بعض التشابهات البنائية[1] مع الواقع (ع) بحسب ما يكون قد سبق لنا مباحثة (ع) فى منظور نموذج نظرى (ن) معلوم لنا حيث: (ن ع). إن تلك التشابهات تظهر من الشدة والإلحاح حيث نفترض إمكانية النقلة التالية...

(ن ← ع) ← (ن ← ع١) ←

١/٣-٢-٣. سؤال لا بد منه:

ولكن حتى مع هذا سيبقى علينا مواجهة سؤال أساسى: ذلك أن النجاح الأول للنموذج هو ذاته موضع استفهام: فإلى ماذا يعود ذلك النجاح؟ هل إلى طبيعة الموضوع الأصلى المبحوث، وخصائصه؟ هل إلى أساليب بحثه الأصلية وخصائصها؟ أم إليهما معاً؟ ستبقى تبعاً للجانب المرجح أن تكون الحقول الأخرى تقصد باستجلاب النموذج جهة أساليبه وخصائصها أو جهة طبيعة موضوعه وخصائصه؟(١١).

وخلاصة موقف الباحث هنا:

من المفترض أن يعاد بالنجاح الأصلى إلى أساليب البحث الأصلية وخصائصها وليس إلى طبيعة الموضوع الأصلى وخصائصه ما دام أن الحقول المعرفية الأخرى لها موضوعاتها الخاصة المتفردة. فهى تقصر استجلابها على الأساليب الأصلية وخصائصها. ولكنها على أية حال إذ تستعير من النموذج الأصلى أساليبه تلك، بما لها من خصائص ذاتية، فإن الموضوعات الخاصة المتفردة لتلك الحقول الجالبة ستنزع ولو بالتدريج -وربما مرغمة- إلى الإنباء تبعاً لطبيعة الموضوع الأصلى للنموذج الأصلى، بما لذلك الموضوع من خصائص. لأنه بدون ذلك قد يلاقى تنفيذ الأساليب الأصلية المستعارة أو المجلوبة إلى الحقل الجديد بعض الصعوبات المتوقعة (من الصعب الفصل بين جملة الأساليب الأصلية وخصائصها وبين طبيعة الموضوع الأصلى وخصائصه لارتباطها الجدلى والعضوى المؤكد). من هنا فما تتم استعارته من النموذج الأصلى فى

---

(١) كما هو الحال مثلا فى النموذج الذرى لدى نيلز بوهر (N.BOHR) الذى يستعيد فيه بنية المجموعة الشمسية ويتصور بنية الذرة على منوالها. فى كلا النظامين الشمسى والذرى لدينا نفس النموذج أى مركز وأجرام تحوم حوله.

آن واحد يشمل أساليب البحث وخصائصها، وخصائص الموضوع الأصلى بما هى خصائص صورية دون استجلاب الموضوع الأصلى نفسه بالضرورة. أو هذا على الأقل ما تحاوله الحقول الجالبة. وعادة فإن عاقبة مثل هذا المسلك هى أن تتخلى الحقول الجالبة عن جانب كبير من موضوعاتها الخاصة المتفردة، مستبدلة خصائصها بخصائص الموضوع الأصلى التى تهيمن على التعقل كونها خصائص نموذجية. أو أن يتم الإصرار على "إكراه الطبيعة" إلى غاية أن تنطق بلسان النموذج، مع أنه غالباً ما يكون لساناً أعجميا أى أجنبيا عنها! وعلى ما يقول ت. كوهن: «إذا نظرنا مدققا للعلم العادى فسيبدو لنا كما لو كان محاولة عنيدة لإرغام الطبيعة على أن تتقولب فى القلب الجاهز والمتصلب الذى يثبته النموذج»(١٢)، ولا ريب أن أحسن ما يجسد هذه الوضعية العسيرة هو العلاقة التى نجد عليها سائر العلوم الطبيعية والإنسانية مع الرياضيات، كون هذه الأخيرة تؤخذ كنموذج أصلى. الأمر الذى يجعل كل نظرية ضمن تلك العلوم تسعى جاهدة لأجل أن تتمنذج رياضيا مهما كانت العقبات أو استحالة الأمر[1]، فالحقيقة الرياضية هى المثال الأول النقى الذى لا مفر من ملاحقته، ولكن يتم فى كثير من الأحيان القفز على ملاحظة تميز أساليب البحث الرياضى وخصائصها، وطبيعة الموضوع الرياضى وخصائصه ليمضى مشروع الترييض فيما يشبه نوعا من الأحيان القفز على ملاحظة تميز أساليب البحث الرياضى وخصائصها. وطبيعة الموضوع الرياضى وخصائصه ليمضى مشروع الترييض فيما يشبه نوعا من الرغبة الاستحواذية(!) «فالنظرية هى الحقيقة الرياضية التى لم تجد بعد تحققها الكامل، ويتوجب على العالم البحث عن هذا التحقق الكامل: **يجب إكراه الطبيعة على المضى قدما إلى الحد الذى يذهب عقلنا إليه**» (١٣)، ربما حتى لو كان حد الجنون، أى نوعا من جنون النموذج!

يتأدى بنا ذلك على عمومه إلى تقرير ملاحظة أساسية. وتلك هى أن واقعة النموذج، وإن كانت مثيرة للاهتمام، لن تخلو برغم ذلك من عدد من الحسنات والسيئات اللازمة. ولعلنا لن نجد هنا أفضل من ل. فون برتالانفى(L.VON BERTALANFFY)

---

(١) على رأى ت. كوهن: «من النادر جدا أن تكون عديدة تلك الميادين التى يمكن لنظرية علمية أن توازن فيها مباشرة مع الطبيعة خصوصا إذا كانت هذه النظرية تصوغ ذاتها فى لغة-رياضية» T.KUHN, op.cit P.49

المؤسس الرائد للنظرية العامة للمنظومات (General System Theory) لنأخذ رأيه بهذا الخصوص: « إن امتيازات وأخطار النماذج (modeles) معروفة جدا. يكمن الامتياز من حيث ما يتعلق الأمر بوسيلة خلق نظرية، أيضاً يسمح النموذج بالقيام بعدد من الاستنتاجات انطلاقا من مقدمات، بما فيه من تفسير وتنبؤات، وغالباً تكون النتائج التى يوفرها غير متوقعة. أما الخطر فيكمن فى التبسيطات المسرفة. إذ أننا ولأجل أن نسيطر على الواقع مفهومياً يقتضينا الأمر اختزاله إلى هيكل مفهومى، ها هنا تطرح مسألة فيما إذا لم نكن ألغينا أجزاء حيوية من تكوينية ذلك الواقع. على أن خطر التبسيطات المسرفة يتعاظم كلما كانت الظاهرة المدروسة أبلغ تنوعا، وتعقيدا»(١٤).

١/٣-٣. نحو نظرية فى السلوك النمذجى:

فى هذا السياق أمكن للباحث من خلال جملة قراءاته ومطالعاته المتواضعة والمتصلة ومن خلال اجتهاده الفكرى الخاص أن يلاحظ أن واقعة النموذج وضمن آليات الممارسة المعرفية تكاد تكون دائماً مصحوبة بجملة مواقف وظواهر مخصوصة تسمح لنا بالكلام عن ما لعله يجوز له تسميته بـ **نظرية السلوك النمذجى** . وأتصور أن هذه النظرية إذا أمكن لها أن تتحقق فإن عليها أن تعمل على تحليل شامل ومقارن للمواقف المعرفية بمعنى ما يكون الموقف المعرفى ذات طابع تأسيسى أى قاصدا إلى تأسيس واقع محدد. فى صورة موضوع مخصوصة تبعا لتدبير أو استراتيجية محددة ومدروسة على أنها تتشابك مع المعطيات النفسية والاجتماعية والحضارية . . . التى تؤلف ومن خلال تشابكها ذاته "شخصية" الفاعل المعرفى وهو ما يدعونا قاصدا لاستعمال مصطلح "**سلوك**" . وأعتقد أن ثمة جملة ظواهر ها هنا يمكن الكشف عنها أخص بالذكر منها ثلاثا، أقترح الاصطلاح عليها كما يلى:

١ - ظاهرة الاستحواذ النمذجى.

٢ - ظاهرة الابطال النمذجى.

٣ - ظاهرة الاقتصاد النمذجى.

ولعلنى أفصح عن مقصود هذه الظواهر كما يلى:

١/٣-٣-١ . ظاهرة الاستحواذ النمذجى :

تحصل ظاهرة استحواذ نمذجى عندما يكون لدينا فاعل معرفى (ف) يكون عليه أن

يبحث واقعاً محدداً (ع). فى حين نتوقع منه أن ينتج كيفية تعقل فريدة خاصة به أى نموذجا مبتكرا (ج ف)، فإننا نجد (ف) يقع معرفياً تحت التأثير الشديد لنموذج معرفى جاهز محدد (ج ج)، يكون قد أنتج فى علاقة مع بحث واقع مختلف (ع ع). على أن (ف) يمارس كل عمله المعرفى ويقرأ كل ما يحصل لديه من نتائج تبعاً للنموذج (ج ج) الذى تشيّع له. فلا يتصور أن ثمة إمكانية لما هو أفضل، كون أن (ج ج) يشتغل فى وعيه على أنه الحقيقة! سواء أنتج النموذج (ج ج) داخل الحقل المعرفى (م) ذاته الذى يعمل داخله (ف)، أو داخل حقول معرفية مغايرة (م غ)، وسواء أنتج (ج ج) داخل حدود الوسط الحضارى أو المنظومة الثقافية (ث) التى ينتمى إليها (ف)، أو ضمن منظومة أو منظومات مغايرة (ث غ). إن وجود (ف) تحت التأثير الشديد لـ(ج.ج) يقتضى:

ظ١/ ١ - حصول مجموعة أنماط للاستحواذ النمذجى. وباستخدام الرموز التى تقدمت يمكن ملاحظة الأنماط التالية (ن = نمط) : جدول رقم (١).

ترتيبه	رمـزه	مـؤداه
ن ١	ث	(ف × ج ج) ث
ن ٢	ث / م	(ف × ج ج) ث / م
ن ٣	ث / م غ	(ف × ج ج) ث / م غ
ن ٤	ث غ	(ف × ج ج) ث غ
ن ٥	ث غ / م	(ف × ج ج) ث غ / م
ن ٦	ث غ / م غ	(ف × ج ج) ث غ / م غ

جدول رقم (١)

لقراءة النمط نمثل بـ : ن٦ حيث مؤاده : الفاعل المعرفى واقع تحت تأثير نموذج جاهز ومن ثقافة مغايرة ومن حقل معرفى مغاير.

ظ١/ ٢ - إن (ف) يعطى لـ (ج ج) - مهما كان نمط الاستحواذ - صفة الإطلاق والضرورة . . . مما يجعل (ج ج) يتحول فى وعى (ف) إلى المعنى المرجعى بما سلف وان ذكرناه له من تحديدات وخصائص مفترضة، وفى هذه الحالة لا يخطر لـ(ف) أن (ج ج) هو مجرد بديل من البدائل النمذجية الممكنة.

ظ ١/ ٣ - إن التأثير الشديد لـ (ج ج) ربما اختلف فى درجته لدى (ف) ذاته حسب تحولات مسيرته الفكرية، أو بين مجموعة فاعلين معرفيين (ف١، ف٢، ف٣. . .) واقعين كلهم تحت مفعول (ج ج).

ظ ١/ ٤ - تبلغ بعض درجات الاستحواذ النمذجى أقصاها ففى حين نتوقع من (ف) أن ينتج لنا نموذجه المعرفى الفريد الخاص أى [ج ف ← ع] نجده بدلاً من ذلك يشتغل فى "إتقان" النموذج المستحوذ أى [(ج ج) ←ع ع] على نحو استنساخى. عامدا فى خلال ذلك إلى إحداث مطابقة قسرية بين (ع) و (ع ع) . باذلا عصارة عبقريته فى قضية قد يسميها فصل المقال فيما بين (ع) و (ع ع) من الاتصال! ويظهر (ف) فى ذلك طاقة إبداعية هائلة، ولكنها سدى، وسنصطلح على هذه الحالة حيثما صادفناها بظاهرة "الإبداع النمذجى المهدور). وحتى عندما يبدى (ف) نوعاً من النقدية، فهى ستكون نقدية شارحة تكريسية ليس إلا!.

ظ١/ ٥ - من الممكن وبالنسبة لكل نمط، تصور أن تأثير (ج ج) يتراوح بين درجة دنيا نفترض أنها درجة الافتتان (Fascination) ودرجة عليا نفترض أنها درجة التشرب النمذجى التام (Assouvissement). ومهما كانت الدرجات الوسيطة فلنا أن نسجل هنا قانونا لازما عن هذا التدرج فحواه: **هناك علاقة تناسب عكسى بين الزيادة فى درجة الاستحواذ النمذجى وتقلص الفاعلية النقدية لدى الفاعل المعرفى المعنى.**

ظ١/ ٦ - لا تشتغل الأنماط المذكورة على نحو منعزل دائماً بل يجوز أن تتداخل فى كليتها لدى فاعل معرفى محدد (فردى أو جماعى). ونحصل فى هذه الحالة على نوع من ظاهرة "الترقيع النمذجى القسرى" أو التلفيقية المبتذلة.

ظ١/ ٧ - توفر لنا هذه الأنماط فى جملتها مجالا نقديا أداتيا من شأنه ملاحقة الفعل المعرفى فى أدق تفصيلاته[١]. ويلفت النمط الأخير منها (ف × ج ج) ث غ / م غ - انتباهنا على نحو خاص. فهو يرتبط لدينا من جهة بظاهرة المثاقفة (Acculturation) وما لها من مفعول على الممارسة المعرفية [انظر فيما يلى ١/ ٤ - ٤-٣-٣-٢]، ومن جهة ثانية فهو يسمح لنا (بل فى الواقع تسمح لنا سائر ظواهر السلوك النمذجى فى كليتها] وإلى حد كبير بفهم مختلف الانتقاضات والصراعات والتشيعات المعتدلة أو المتطرفة والتسفيهات المتبادلة والأزمات الدورية . . . ولدينا أن هذه كلها تنطوى تحت ظاهرة مفردة أرى الاصطلاح عليها بـ "ظاهرة الخصومات العارفة" (phen. Querelles savantes).

ظ ١/ ٨ - ظاهرة الخصومات العارفة: القصد منها هو الإشارة إلى تلك المواجهات التى تشهدها الدوائر العارفة (علماء، باحثون، فقهاء، فلاسفة، فرق وجماعات واتجاهات نظرية، ومؤسسات، وحلقات متخصصة على تنوع اهتماماتها وحقولها. . .) والتى تقوم حيث يوجد على الأقل نموذجان - ويمكن أكثر - يطرح كل منهما تعقلا متميزا ومخالفا حول الواقع ذاته. فينشط من ثمة كل نموذج فى اتجاهين: اتجاه تأسيس نفسه وتكريس تصوراته، واتجاه نقض خصمه وتسفيه تصوراته. . . ويستعمل كل منهما لأجل ذلك ما أمكنه من أساليب وآليات ومنهاجيات. الأمر الذى يفضى عادة إما إلى تطور المعارف والعلوم أو إلى جمودها وتقهقرها. **على أن الخصومة ربما قامت داخل دائرة النموذج نفسه عندما ينشأ لدى الأشياع أكثر من قراءة وتخريج لمقصود الفاعل المعرفى المؤسس الأول للنموذج.**

---

(١) من ناحية أخرى تحمل ظاهرة الاستحواذ النمذجى إلى الذهن ف. باكون (F. BCON)، ونظريته فى أوهام أو أوثان العقل، ولعله إلى مثل هؤلاء المستحوذين يتوجه باكون عندما يقول «لن يكون مجديا أن نتوقع فائدة كبرى من العلوم إذا كان مسلكنا أن نطعم باستمرار على الجذع المتقادم الذى أمسى مثقلا، ما ينبغى هو تجديد كل شىء، إلى أكثر الجذور عمقا، فإذا لم يكن ذلك فسندور داخل الحلقة ذاتها، بتقدم لا يكاد يؤبه له، بل هو أحرى بالاحتقار».

F.BACON op.cit P11 Prg31, Voir aussi P12 Prg38.

وربما تراوحت الخصومات العارفة بين مجرد مساجلات أو مناظرات ظرفية محدودة أو مشهدية[1] وبين منازعات مزمنة قد تمتد على مدى زمنى واسع (سنوات، أجيال، قرون!)، وقد تتفاعل فيها دوائر أخرى عدا الدائرة المعرفية حصرا. ولعل من أبين ما تتجلى فيه تلك الخصومات عناوين من قبيل (الفراغ... يشير إلى النموذج أو النظرية أو الاتجاه المراد بالخصومة): «الرد على...» ، «ضد...» ، «بؤس...»، «لماذا لست...»، «أوهام....»، «تهافت...»، «دفاعا عن...»، «خرافة...»، «قراءة...» ... أو مواجهات منظمة من قبيل تلك المؤتمرات الدورية التى جرت حقول معرفية على سنتها. فتكون بذاتها مجالا مباشرا لتلك الخصومات ومنه فرصة لإثمار معرفى فريد.

وفى هذه الحالة ألا يمكن القول: **إن تاريخ المعرفة هو تاريخ الخصومات العارفة**. وعلى أى فإن ظاهرة كهذه تعنينا على نحو خاص (فى منظور نظرية السلوك النمذجى) كون الآثار الناجمة عنها ذات مفعول مؤكد ونوعى فى مستوى المواقف والممارسات المعرفية مأخوذة من حيث أنها استراتيجيات تأسيسية.

١/٣-٣-٢. ظاهرة الإبطال النمذجى :

تحصل ظاهرة الإبطال النمذجى فى إحدى حالتين، أى إذا كان لدينا:

ح ١ / فاعل معرفى يرفض فكرة إمكانية النموذج المستقر والنهائى من أساسها من منطلق أن الحقيقة المعرفية والعلمية لهى أكبر وأعقد بكثير من احتوائها فى نموذج نظرى مهما كانت متانته، وشموليته.

ح ٢ / فاعل معرفى يرفض أن تكون ثمة حقيقة - أية حقيقة - أصلا بما تكون الحقيقة مرادفة لما هو شمولى وكلى وأبدى، فتسقط من ثمة الحاجة إلى أى نموذج كان!

فى ح ١ : دفاع عن الحقيقة وإبطال للنموذج.

---

(١) لاشك أننا نجد تشخيصا رائعاً لمثل تلك الخصومات العارفة فى المناظرة الشهيرة التى نقلها لنا أبو حيان لتوحيدى فى مؤلفيه "المقابسات" و"الامتاع والمؤانسة" وقد جرت وقائعها بين أبى سعد السيرافى وأبى بشر متى المنطقى فى موضوع المنطق وهل هو العلم (=النموذج) العالمى أم مجرد علم محلى يونانى؟

فى ح٢ : إبطال لهما معا.

وهذا بيان مجمل عن كل منهما:

ظ٢/ ح١ - حاصلها أن الفاعل المعرفى فيها يتحرك بموجب نوع من النقدية الإيجابية يميزها أول ما يميزها رقابة صارمة تمارسها على ما هنالك من أساليب بحثية. بما فيها أدواتها المادية والمفهومية معاً أو ما هنالك من نتائج وقوانين وتعميمات. وبالأولى فهى تتعاطى سلوكا نقديا جذريا مع ما هنالك من أسس ومبادئ وأصول تستعمل فى بناء النظريات والنماذج من منطلق كونها بدائل ممكنة متساوية مبدئيا فى قيمتها النظرية، فيظهر الشغل الشاغل لهذه النقدية الإيجابية فى أن تعمل باستمرار على إبطال أو محاولة إبطال كل التعميمات العلمية، ومن ثمة البحث الدائب عن الاستثناءات والنواقض والدحوض. وهذا بالتحديد ما تتأسس عليه إبستيمولوجية بأكملها كإبستيمولوجية كارل بوبر[١] الذى يقيم نقديته على مبدأ يسميه "القابلية للدحض" (Prinvipe de refutabilite) (١٥). فالنظرية العلمية لديه هى وحدها تلك القابلة للدحض والتكذيب والإبطال، وكل نظرية تمتنع عن هذا المبدأ فهى مجرد ميتافيزيقا أو علم زائف (pseudo - science). وبتعبير آخر فإن الإبطال النمذجى يعترض على جميع ضروب اليقين لأنه وكما يوضحه لنا هانز ألبرت (H.ALBERT) تلميذ بوبر ومتابعه وشارحه «. . . جميع ضروب اليقين فى المعرفة مفبركة ذاتيا، ومن ثمة فإنها خالية من كل قيمة عندما نكون بصدد فهم الواقع»(١٦). ما هو البديل عن الحاجة إلى اليقين إذن؟! لدى هـ. ألبرت يكمن هذا البديل فى فكرة الاختبار النقدى «فهى لا تنغمس فى وهم العثور على نقطة أرخميدس التى يمكن أن نؤسس عليها معرفتنا، ولكنها تبدأ من الطابع المخادع لكل معرفة، ولا تستخلص أى شى من مجال النقد»(١٧). ولعلنا نهم أن نسأله: ولكن أليس النقد فى ذاته عملية عقلية وتحتاج بذاتها إلى معايير ثابتة بدونها يصبح النقد مستحيلا، فهل نستثنى إذن المعايير من النقد

---

(١) كما تندرج أعمال ب. فايرباند (P.K.FEYERABEND) ضمن نفس الخط ولكنها تتميز بجدتها وجرأتها البالغتين خصوصاً من خلال مؤلفيه الشهيرين «وداعاء أيها العقل» (Farwel to reason) و«ضد المنهج» (Against method).

أم نمارس نقدا بدون معايير؟! ويجيب هـ ألبرت أن«. . . النقد بدون معيار يعد عبثا وتقويم شيء ما لا يمكن أن يتم بالرجوع إلى شيء آخر سواه (. . .) ومن الممكن بالطبع تقويم المعايير نفسها على نحو نقدى ويجرى هذا فى حدود ملاءمتها، أو عدم ملاءمتها لأداء وظيفة المعيار»(١٨). ولكن ألا يمكن لمنظور كهذا أن يدفع بالعقل إلى دوامة من المراجعات اللانهائية وبالتالى توريط العقل فى سلسلة من الأزمات؟! أما فى حكم المبطلين النمذجيين فها هنا بالتحديد مربط الفرس. إذ أين تكمن وظيفة العقل. إن لم تكن في إثارة الأزمات؟! إن غ. باشلاز صاحب فلسفة اللا (La philosophie du non) وإبستمولوچية اللماذا لا (L'epistemologie du pourquoipes) ليقول ذلك العبارة الواضحة : « إن نظريتى تعود إلى إقامة العقل فى الأزمة وإثبات أن وظيفة العقل إثارة الازمات، وإن العقل النزالى الذى جعل له كانط دوراً تابعاً لا يمكن أن يدع العقل المنظم للمعرفة ينصرف أمدا طويلاً إلى رؤاه الخاصة»(١) (١٩)، ومقتضى ذلك كله أن كل بناء فكرى يعلن عن نفسه نموذجاً نهائياً إنما هو مجرد أوهام وخـيالات أو رؤى فلسفية فضفاضة أى من طبيعة غير علمية أو حتى غير عقلانية!

ونحب أن نلاحظ هنا أن استعمالنا لصفة "نقدية إيجابية" لا يعنى بالضرورة امتداحاً أو مسايرة لها. إننا نحاول أن نصفها من الداخل أى كما تعلن هى نفسها عن نفسها. أما إذا احتجنا إلى تقويمها فلاشك أنها هى أيضا تترتب ضمن موضع أو آخر من مواضع ومواقف الخصومات العارفة.

ظ ٢/ح٢ - أما حاصل الحالة الثانية فإنها تبدو أقرب إلى نوع من ظاهرة "النفور النمذجى". وبيانها أن الفاعل المعرفى يوجد فى وسط ثقافى اجتماعى تتكاثر فيه النماذج الكليانية والشمولية (=القائلة بالحقيقة الأحادية والكلية والمطلقة). ويهيمن فيه بالتالى الواقعون تحت أثر تلك النماذج الكليانية (المستحوذون نمذجيا)، ونتيجة لظروف محددة - غالبا الفشل الواقعى الاجتماعى السياسى الحضارى لتلك النماذج الكليانية نتيجة إسرافها فى الخيال والتجريد أو تحولها إلى أدوات قمع فكرى أو تمييز نخبوى

---

(١) ونقرأ لباشلار أيضاً فى "فلسفة الرفض": «. . . العقيدة السلفية القائلة بعقل مطلق وثابت ما هى إلا فلسفة، إنها فلسفة بالية وبائدة» الترجمة العربية المذكورة، ص١٦٤.

واجتماعى، ووضعها بالتالى موضع اتهام - فإن تيارات الإبطال النمذجى تبرز وتتنامى كرد فعل قوى ومباشر ضد تلك الهيمنة. وينحو الإبطال النمذجى هنا منحى انفعاليا نفوريا يتسم بنوع من نزعة كراهة النموذج. وهذا ما يجعلنا نسجل طابع الارتدادية (=رد الفعل الانتقامىRiposte) فى مثل ظاهرة النفور النمذجى هذه. بل هو أحيانا يأخذ وجهة تدميرية وتمردية وفوضوية كونه يثور نظريا وسلوكيا على المطلقيات والقيم العامة أيا كانت دينية، فلسفية، سياسية، جمالية... وإذا كان شأنه هذا، فلماذا إذن نعتنا أصحابه بالفاعلين المعرفيين؟! يوجد لذلك سبب قائم نظريا وواقعيا. ذلك أن النافرين النمذجيين وهم ينقضون فكرة "الكل" "يطرحون"الخاص" وهم إذ يواجهون شمولية "الاجتماعى" يقيمون صلابة "الفردى"، وضد "الثابت" فهم يعلنون "المتغير" وهكذا... حيث يتحول ما يعلنونه من مقررات، وعلى الرغم منهم، إلى بدائل منهاجية ومنه إلى مبادئ مؤسسة. فالأمر ينتهى بهم - وهنا المفارقة - أن يكونوا هم أيضاً أصحاب نموذج. على أنه نموذج يتأسس على "اللاحقيقة" بما يحمل هذا المفهوم من دلالات "النسبى" و "الآنى" و"المحلى" ... تحمل هذه الخصائص إلى الذهن ولاشك، أساسيا المشروع المعرفى السوفسطائى. وسنعود **للسوفسطائيين** اليونان فى القسم الثانى من هذه الدراسة [١١/ ٣/ ٣/ ٢] أما حالا فلنا أن ننظر إلى ظاهرة الإبطال النمذجى فى منحاها النفورى من وجهتين:

أ - من ناحية تقويمية كونها تعبر عن نزعة نقدية سلبية، إذا لم تتخلص من دفعتها الانفعالية المولدة فاتجهت لا إلى تأسيس "الفردى" معرفيا ولكن إلى توثينه الأمر الذى يورطها إما فى نوع من عبادة الذات (Le culte de soi) أو فى تلك النزعة النظرية المعروفة. بالوحدية (Solipsisme) أو اتجهت لا إلى تعديل مقال الحقيقة بل إلى نقض إمكانيته من الأساس كما هو شأن النزعة العدمية (Nihilisme) أو اتجهت لا إلى إصلاح الفساد الاجتماعى من خلال تفكر المجتمع معرفيا بل إلى تسفيه فكرة المجتمع من أساسها كما حدث مع **الكلبيين**. [انظر ضمن ١١/ ٣-٣-٣-٥].

ب- من ناحية منهاجية كونها وبالنسبة لأى منظومة ثقافية معطاة "علامة أزمة" وهذا يسمح للباحث المراقب أن يجعلها منفذا منهاجيا سيميائيا يتعرف ابتداء منه على المسار التاريخى للثقافة المعنية. خصوصا على مستوى ممارستها المقالية، كون هذه تشتغل كدالات تحيل على مدلولات ينبغى إذن التفتيش عنها. وهو ما حاولته من جهتى من مقاربتى السيميائية هذه.

١/٣-٣-٣. ظاهرة الاقتصاد النمذجي :

تحصل ظاهرة الاقتصاد النمذجي عندما يكون لدينا فاعل معرفي (ف) يشتغل على مشروع معرفي محدد (ش) حيث يتحرك تبعا لتحقيق بناء نظري مستحدث أي نموذج جديد (ج ف) يتم بواسطته التعاطي مع واقع محدد (ع) سبق وأن كان هدفا لعدة تأسيسات أو نماذج (ج١، ج٢، ج٣. . .) وتوجد كلها في حالة تداول وفق ما أن كل نموذج يروح لصورة مخصوصة عن (ع)، فمثلا: (ج١ ع١)، (ج٢ ع٢) وهكذا. إن الموقف المعرفي تبعاً لظاهرة الاقتصاد النمذجي يقتضي:

ظ ٣/ ١ - يفترض في (ف) أن يتمتع بروح نقدية مؤكدة، واستقلالية فكرية غير مهادنة ومقدرة إبداعية جرئية وعالية.

ظ٣/ ٢ - من المتوقع أن يكون (ف) قد مر في خلال مسيرته الفكرية بفترة أو فترات عاش خلالها تجربة استحواذ نمذجي ثم خرج منها (لسبب أو لآخر)، وذلك فهو يكون قد خبر نماذج كثيرة من جوفها، ومارس التفكير بواسطة نفس منطقها الداخلي. . . فيعطيه ذلك، بعد تحرره المفترض منها، قدرة وافرة على فهمها وإدراك أبعادها وتلمس ثغراتها، ومن ثمة إمكانية نقدها بل ونقضها. فهو عندئذ يتصرف إزاءها بمنظور البدائل الممكنة المتساوية مبدئيا في قيمتها النظرية.

ظ٣/ ٣ - يتميز (ف) بتوجه منهاجي تأسيسي أو - فلنقل- بـ"وعي معرفي تأسيسي" حيث يتعاطى (ف) فعل المعرفة باعتباره فعل تأسيس بالدرجة الأولى.

ظ٣/ ٤ - التأسيس يعني لدينا أن يكون (ف) صاحب مشروع معرفي (ش) يقصد إلى إنتاج بناء نظري (=نموذج) يخص موضوعا معينا أو جملة موضوعات معينة. على أنه لأجل تحقق ذلك البناء النظري، بل لأجل الشروع فيه يجد (ف) نفسه أمام لازمة يحتاج إليها كل بناء أي كان، وتلك هي "الحاجة إلى الأسس". وعليه في هذه الحالة أن يستجيب لتلك الحاجة على نحو ما، دون إمكانية القفز عليها بأية حال، وإلا كان بناؤه رسماً على الماء! أمام الحاجة إلى الأسس ترد احتمالات في كيفية الاستجابة لها. وهي لن تعدو أن تكون:

١ - فإما أن يجد (ف) جملة أسس جاهزة مجتمعة في مكان قائم بذاته (=حقل معرفي ناجز)، فيقوم (ف) باستعارة تلك الأسس والشروع في العمل ابتداء منها منجزا بناءه النظري في اعتماده كلي عليها.

٢ - وإما أن تكون تلك الأسس جاهزة ولكنها متفرقة موزعة على أمكنة شتى (=حقول معرفية متباعدة) فيقوم (ف) بلم شتاتها والتأليف بين مادتها فيحصل له من ذلك نوع من "المركب التأسيسى" المبتدع يجعله معتمدا لبنائه النظرى.

٣ - وإما أن يجد (ف) بعضا من أسس يسيرة منقوصة تسعفه فى طرف من البناء النظرى دون طرف، فيقوم (ف) باختراع ما بقى مفقوداً ومرغوباً من أسسه ناقصة لتكتمل له بذلك قواعد التأسيس.

٤ - وإما أن لا يعثر (ف) على أى أساس كان يصلح لأن يقيم عليه ما يعتزمه من بناء نظرى فيضطر (ف) إلى اختراع تلك الأسس المرغوبة على الأصل والابتداء فيكون له مما اخترع قواعد تأسيس[1].

ظ ٣/ ٥ - يتمتع (ف) إذن بخبرة نمذجية عريضة، فإذا توفر له إلى جانب ذلك كفاءة التدبير المنهاجى أى ما يمكن نعته بـ "الحس الإستراتيجى" فإنه يحصل لدينا:

ظ ٣/ ٥-١ : مقتضى (ش) لدى (ف) هو التوصل إلى:

(ج ف ⟵ ع ف)

حيث يظهر (ج ف) باعتباره النموذج الأمثل والعلم الخالص الذى لم يُسبق إليه (ف)، ولم يخطر على بال أحد من قبله، أما (ع ف) فهى تظهر كونها الصورة الفعلية والنهائية لـ (ع) نظرا لأنها تحوز إلى جانبها كل المستندات والدعائم بحسب ما يرتبه (ف) فى مقاله المعرفى النصى الذى يعلن عبره عن (ج ف) و (ع ف).

ظ٣/ ٥-٢ : إن (ف) يدرك أن تحقيق (ش) لن يتم إلا بتفكيك (ج١، ج٢، ج٣...) الأمر الذى يحصل عنه آليا نقض (ع١، ع٢، ع٣...) ويتصرف (ف) مع كل هذه النماذج كما لو أنها "عروض" (offres) أى بدائل ممكنة متساوية مبدئيا فى قيمتها النظرية حيث يملك (ف) تجاهها - نظريا- حرية التصرف والاختبار.

---

(١) أن يقال أساس، مبدأ أصل، قاعدة عامة فهو لدينا المصطلح عينه. وسنرى أن المصطلح الجامع الذى يشتمل كل هذه المسميات هو "المقولة" [أنظر المبحث الأخير من هذا الفصل]. ويندرج تحت هذا المعنى سائر المكونات البنائية اللازمة.

ظ ٣/٦ - إن (ف) لا يقوم عادة بعملية "مسح اللوحة" (Tabula rasa) نهائيا من النماذج المتداولة أو السالفة (التراثية). ويفهم من هذا أن (ف) لا يمارس بالضرورة سلوك الإبطال النمذجى إن فى حالته الأولى أو الثانية، ولكنه يشرع وبخصوص ما هنالك من نماذج (التى أمكنه الإطلاع عليها) فى عملية ذكية وعادة مثمرة تظهر كنوع من "ظاهرة الاستثمار النمذجى" وهذا ما يحول (ج١، ج٢، ج٣...) إلى حقول إستثمار معرفى. يمكننا ها هنا ملاحظة أن عملية الاستثمار هذه تتشعب إلى أنماط نخص منها:

ظ ٣/٦-١ نمط أول:

يتأسس فيه الاستثمار النمذجى على مسلكية انتقائية مدروسة: يحلل (ف) ما هنالك من نماذج، ويفرز مجموعات عناصرها متصرفا معها على أنها عناصر استبدالية، فيستبقى منها بعضاً ويستبعد منها بعضا آخر (يمكن لهذه العناصر أن تكون: أسس، مفاهيم، صيغ بنائية، مقولات، آليات بحث نظرى أو تطبيقى...). ثم يعمد من ذلك إلى إنتاج (ج ف) بواسطة تأليف إبداعى - ناجح بدرجة أو أخرى - بين جملة العناصر المستبقاة من كل نموذج. أى أننا هنا أمام ما يمكن نعته بـ"الإبداع النمذجى القصدى" (وهو ما يختلف تماماً عن ذلك الذى نعتناه بالترقيع النمذجى القسرى: ظ١/٦). ولن يكون من العسير على (ف) الحصول من (ع) على (ع ف) انطلاقا من إستنطاق (ع) بواسطة النموذج الجديد الحاصل (ج ف)، ويقوم (ف) فى هذه الحالة بنوع من "اللعبة المعرفية" المدروسة، على الكتلة التكوينية الأولى والعامة لـ(ع)، حيث يغيب ما لابد من تغيبه ويستحضر ما لابد من استحضاره ويحور ما يدعو إلى تحويره. وتعرض لنا الخطاطة التالية (شكل ٤) صورة هذا النمط.

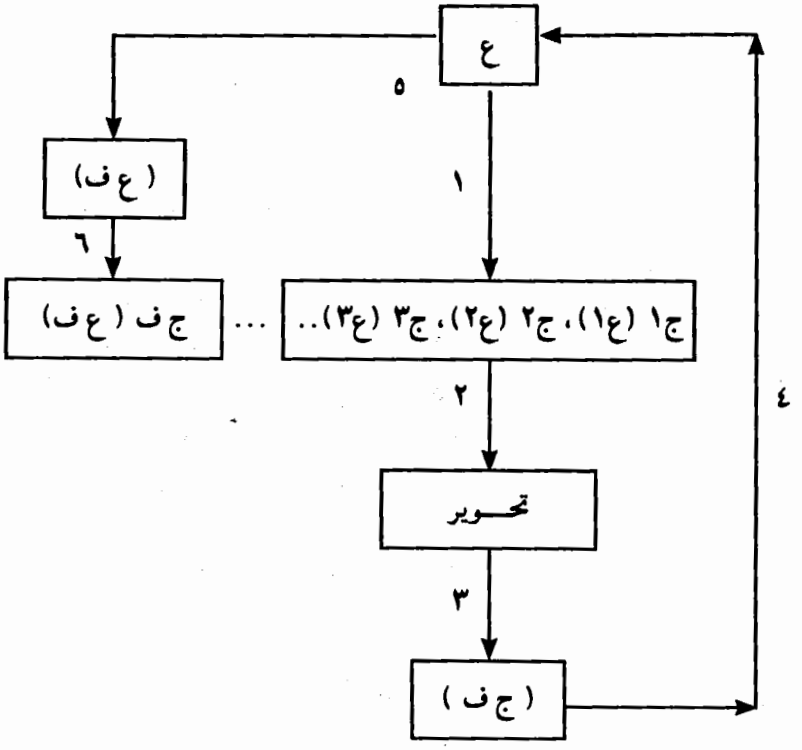

شكل رقم (٤)

ظ ٣/ ٦-٢ : نمط ثان:

يتأسس فيه الاستثمار النمذجى على مسلكية استقدام مدروس ومخطط حيث يبدأ (ف) بتهيئة (ع ف) تهيئة مفهومية يقوم خلالها بعدد من التشذيبات أو التطهيرات تسمح باستجلاب نموذج (ج ج) - أو تأليفة نمذجية- من حقل معرفى آخر محدد قام النموذج (ج ج) فيه أصلا لبحث واقع نوعى مخالف (ع ع) يتم إغفاله أو تجاهله. وتسمح التهيئة المفهومية لـ(ع ف) بالاستجابة لجملة التأسيسات المنهجية الملازمة لـ(ع ع) فى حين تطال التشذيبات والتطهيرات بعض عناصر (ج ج) ذاته سواء بالسكوت عنها أو بتأويلها أو بإضعاف أهميتها. تؤدى هذه المسلكية إلى إنتاج (ع ف). على أن اضمار آلياتها وخطتها من قبل (ف) باعتماده على خبرته النمذجية وحسه الإستراتيچى، يؤدى عادة إلى إحداث الانطباع لدى المستقبلين المعرفيين وغيرهم، بأن هذه التأسيسات

المنهاجية أنتجت أصلا فى علاقة طبيعية مع (ع ف) بل مع (ع). وتعرض لنا الخطاطة التالية (شكل ٥) صورة هذا النمط.

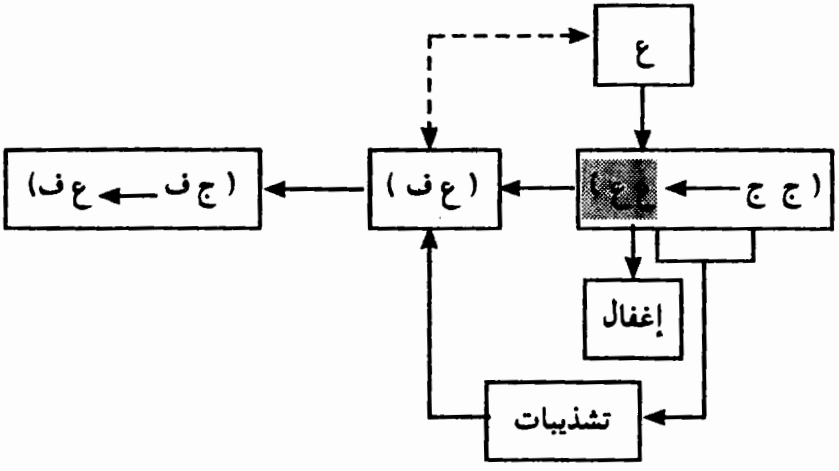

شكل رقم (٥)

ظ ٣/ ٧ - ليس يغيب عن ذى نظر أن كثيرا من الفاعلين المعرفيين قد يعمدون إلى إضمار أو التستر على أصول فرضياتهم وتصوراتهم، أى المصادر النمذجية التى جعلت إبداعهم ممكنا[١]. وقد يعلن آخرون صراحة (من خلال الاستجوابات الصحفية أو مؤلفات السيرة الذاتية أو غيرها) عن أصول فرضياتهم وتصوراتهم وكل الأطوار التى كان لإبداعهم النمذجى أن يعرفها. بل ربما أعلن بعضهم عن الإخفاقات والخيبات (الإفلاسات، الخسارات) التى تكون قد واجهتهم . . . أى - بلغتنا- فهم يعلنون عن الحقول المعرفية التى كان لهم أن يستثمروا فيها حيث تأدى بهم ذلك الاستثمار إلى إبداع

---

(١) لا بأس أن نورد هنا عبارة طريفة لإرنست رينان (E.Renan) نراها تلائم السياق إذ يقول: « لا تقوم براعة الكاتب فى أن تكون لديه فلسفة فحسب، بل فى أن يخفى تلك الفلسفة. وعلى الجمهور أن يرى الأنهار التى تخرج من الجنة دون أن يرى الينابيع التى تتفجر منها تلك الأنهار، وأن يسمع الصوت دون أن يرى الآلية التى تحدثه» (أنظر فى سلسلة أعلام الفكر العالمى أ.رينان الترجمة العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - لبنان - ١٩٧٧ - ص ٣).

نمذجي. وربما وجدنا بعضاً من الفاعلين المعرفيين يمارس نوعا من المناورة النمذجية عندما يعلن عن بعض المصادر الثانوية أو المبتذلة ولكن المُضللة بقصد التخفي عن المصادر أو حتى البواعث الفعلية (عادة الإيديولوچية) الكامنة وراء التوجيه التأسيسي الذي أرادوه لنماذجهم.

مهما يكن من أمر فلعل ما نسميه "نظرية السلوك النمذجي" بتوجيه سيميائي من شأنها أن تشتغل في إظهار المضمر وإعلان المستتر (وذلك ما حاولته من جهتي لدى بحث منطق أرسطو). أما فيما يتعلق بظاهرة الخصومات العارفة فنحن نعتقد أنها تبقى جديرة لوحدها بالاهتمام والتحليل كونها تظهر على أنها الوسط التاريخي والطبيعي الذي أتاح لأي نموذج كان أن يولد عندما يولد، وأن يموت إذا قدر له أن يموت.

١/٣-٤. المعنى: صناعة مقولاتية:

١/٣-٤-١. أدوات النموذج:

إن الميزات التي نسبناها للنموذج تعطيه طبيعة "البرنامج" بالاستعمال التقني الإعلامياتي (Logiciel) إذ سيتم بواسطته تعقل "الشيء" بما فيه الانتقال بالشئ من مستويات الموضوع المرتسم ومن ثمة إلى الموضوع النصي. ولكن بعد أن يكون قد تم تطعيمه بجملة تعليمات وقواعد ومحددات سبق إضمارها - بوعي أو بدونه - سلفا. سيعني هذا بالتالي أن النموذج هو المنطق الكامن الذي تشتغل بموجبه جملة الآليات التي كنا اصطلحنا عليها بنظام التعقل. تدقيقا فإن النموذج ينشط في نقطة التداخل والتكاثف بين المستويين الثاني والثالث (الإرتسام والتنصيص). وهي ولاشك نقطة زخم اللحظة الدلالية في المسار المعرفي. ففي تلك النقطة الحاسمة نستطيع القول مع إ. موران أن «النموذج يرجح علاقات منطقية معينة على حساب أخرى، وهو إذن ما يجعله يمارس الرقابة على منطق المقال، فالنموذج بهذا هو طريقة للرقابة على المنطقي والدلالي (Semantique) في آن واحد»(٢٠).

ولكن ما هي أدوات النموذج في ذلك؟

من ناحية نظرية عامة يمكن لنا أن نسجل، وتماماً كما يقول **ف. باكون**: «إن فكرا دون قواعد ولا مستند هو فكر شديد التخالف وعاجز تماما عن النفاذ إلى ظلال الطبيعة»(٢١). أما إذا أخذنا الفكر من زاوية النموذج فإن الأداة النمذجية الأساسية، هي ولا ريب المقولات من حيث أنها قواعد لازمة لكل تعقل. على اعتبار أن «كل

معرفة، وكل مجموع معرفى ملزم بأن يراعى قاعدة معينة (غياب القاعدة وغياب المعقولية شيء واحدة)»[1] (٢٢).

وبيان ذلك أنه إذا كان الشيء كمعطيات حسية، وهلامية ينتهى مع ذلك ولدى تدخل الوعى المعرفى بأن يتحول إلى "موضوع"، أى إلى تركيب نسقى مرتب، فلنا أن نلاحظ مع أ. كريسون (A. CRESSON) أن «الوعى لا يمكنه أن ينشيء أية تركيبة إلا إذا تموضع وفق زاوية معينة، وتبصر المعطيات الحسية حسب منظور محدد من خلال ما يسميه كانط "مقولات" محددة» (٢٣). إن المقولات ومهما كانت تبقى فى جميع الأحوال ذات أهمية حاسمة إلى درجة أن «الصورة التى تأخذها الطبيعة بالنسبة إلينا تتوقف على مقولات فهمنا وتصطبغ بلونها»(٢٤). عندما نباحث الآن المقولة من زاوية مسألة النموذج، فهى ستبرز كظاهرة أو "واقعة نمذجية" قاعدية. وبهذا ستفصح عن طابع المنظور (Perspective) بالمعنى الذى نجده عند م. بلوندل (M.BLONDEL) إذ يقول: « العلوم تتمايز ليس بحسب تنوع موضوعاتها ولكن بحسب كيفية تصور جانب معين من المسألة العامة تبعا لمنظور محدد»(٢٥). لكن الظاهر عند الباحث أن المقولة منظور تشرطه لحظة تاريخية معينة ومحددات ثقافية معطاة. وتلك مسألة سيأتى بيانها، وقبلها نحب أن نتعرف على الموضع التفصيلى الذى تشغله المقولة ضمن أى نسق معرفى.

١/٣-٤-٢. المقولة سلطة :

تشتغل المقولات كنوع من المعابر أو الوسائط (medium) السرية التى يتم فيها شحن المعنى من مركز متعين إلى أطراف متعينة أيضاً. الأمر الذى يظهر النموذج فى كليته كأوالية تفريغ أو تحويل يتم بواسطتها استفراغ الواقع من شيئيته وإيهاميته وإعادة إنتاجه فى موضوعية نصية. وقبل تفصيل مقصودنا بهذا التمثيل لنسجل أن كل نسق معرفى إنما يتمايز عن أنساق أخرى تبعاً لتمايز مقولاته القاعدية التى يعيد بموجبها تفكيك وإعادة ترتيب موضوع معين فيؤدى ذلك إلى إعادة إنتاج موضوع قديم فى صورة معرفية مستجدة تجعله يبدو كما لو كان لا صورة جديدة ولكن موضوعا جديداً مخترعا على الأصل والابتداء[2] فالمقولة بهذا هى كيفية نظرية تصورية مبدئية أو أصولية. ونعتقد أنه

---

(١) العبارة بين قوسين أصلية فى المقتبس.

(٢) ربما وجدنا مثالا جيدا لذلك لدى لويس التوسير (L.ALTHUSSER) وفريقه فى العمل النقدى الذى تضمنته سلسلة "قراءة الرأس مال" (Lire le capital) حيث تراد الماركسية بإعادة التأسيس.

بالنسبة لكل نسق معرفى (أو سواه) مهما كان حقله فإن هناك دائماً مقولة مركزية نسميها "المقولة الأم" أو "المقولة الافتتاحية" (Catg - Mère ou Catg initiale). ثم مقولات متفرعة نسميها "مقولات مشتقة" (Catg.dérivées) . وفى الجملة فإن هذا يؤدى بنا مجدداً إلى التشديد على مسألة الواقع الواقعى (=الموضوع الشيئى)، وهو آخذ فى التحول إلى واقع معرفى (=الموضوع النصى) لا بد أن يتلون بلون المقولات التى يتقوم بها النموذج. إلى الحد الذى يمكننا من القول أن الواقع لا يقول، ولا يمكن له أن يقول، وضمن نسق معرفى معطى أكثر مما تسمح له به مقولات هذا النسق لكى يقوله. فالمقولة بهذا سلطة! إنها سلطة تقرر متى على الواقع أن يوجد، وكيف عليه أن يوجد، ومتى يقول، ومتى يصمت، وماذا عليه أن يقوله إذا قال. فكل أقوال تتم خارج ما يجيزه النموذج وما تقرره سلطة مقولات النسق هى بالضرورة مجرد "أقاويل" [1] أى أباطيل. سيكون نوع القرارات التى تصدر عن المقولة هو ما نعنيه بمصطلح "قرارات منهاجية".

١/٣-٤-٣. القرارات المنهاجية :

والمقصود لدينا بالقرار المنهاجى هو كل توجيه قصدى ومدروس يلتزمه الفاعل المعرفى ويرتبه تبعاً لما يمتاز به هذا الفاعل من وعى تأسيسى وحس استراتيچى فكلما كان مثل هذا الوعى أو الحس ناضجا ورفيعا فى درجته كلما كانت تلك القرارات ذكية. إن الذكاء فى القرار المنهاجى يقصد به أن يكون القرار قام على أساس:

- الاستفادة من فشل قرارات منهاجية مخالفة اختبرها فاعلون معرفيون آخرون ضمن ذات الحقل أو ضمن حقول مغايرة.

- توقع مسبق لكل المنازعات والاعتراضات والمناقضات. . . من الخصوم المعرفيين الممكنين.

- حساب كل العقبات أو القواصم أو الانسدادات الموضوعية التى يمكن أن يلاقيها إنتاج المعنى المقصود بهذه القرارات.

- يلجأ الفاعل المعرفى عادة إلى حصر قراراته المنهاجية فى الحد الأدنى الممكن. بتعبير آخر فإن أى نسق بقدر ما يقوم على الاقتصاد فى المقولات (= الأسس، المبادئ،

---

(١) فى اللسان العربى الفصيح لا تطلق لفظة "أقاويل" إلا على الأقوال الباطلة. وهى كلمة لا مفرد لها من لفظها. والفعل منها تقوّل يتقوّل.

الأصول، القواعد العامة...) بقدر ما يعطيه ذلك شمولية فى الانطباق على عدد واسع من الوقائع والموضوعات والحالات.

يمكن للقرار المنهاجى أن يشمل فى مفعوله مكونات أساسية (مقولات افتتاحية أو مشتقة، علاقات...) وصولا إلى مكونات بنائية ملحقة أو ساندة (صيغ، ترميزات، علاقات فرعية...) ومعلوم أن هذه وتلك تتضافر لتوليد صورة مخصوصة ومقصودة عن الواقع المبحوث.

وقصارى القول أن القرار المنهاجى[1] يستهدف تنفيذ إستراتيجية معينة تخص مشروع تأسيس صورة موضوع محددة لتقول معنى محدد كونه **"الحقيقى"** (Le vrai) (أو الصادق، العلمى، القطعى، الجوهرى...)، ولكن لا تقول معنى آخر محدد أيضاً ومعترض عليه كونه "الخاطى" (Le faux) (أو الكاذب، الوهمى، الظنى، العرضى...). فالمقولة بهذا تقرر ما لا بد أن يكون هو المعنى الحقيقى. ويترتب عن هذا أن المعنى صناعة مقولاتية! ويبرز أمامنا هنا صراع فلسفى عتيد بين أشياع المطلق وأشياع النسبى. وتلك واحدة من أشهر الخصومات العارفة . فلو أنك لزمت جانب الذين ينتصرون لعالمية الحقيقة وكليتها، لكنت قائلا أول ما تقول بالمقولات القبلية، والمطلقة والضرورية، أو لاصطنعت عالما من مُثُل أو لأعلنت أولوية الذات المفكرة (الكوجيتو) وهكذا... أما لو كنت لحقت أصحاب النسبى وأنصار التغير لكنت ترفض فكرة المبادئ الضرورية والحقائق الكلية، بدعوى أنها مقولات، والمقولات لاتبعد أن تكون شأنا مزاجيا، أو لكنت تابعت قائلهم إذ يعلن «... ما أكثر قوائم المقولات منذ أرسطو حتى هاملن! والعقل لا يكترث بتنفيذها ويكتفى بمحوها وإحلال أخرى محلها تضارعها فى عدم الجدوى»(٢٦).

---

(١) قرارات منهاجية (Methodological deicision) هو أيضاً مصطلح قاعدى فى إبستمولوچية كارل بوبر، ولديه ففى كل عمل علمى لابد من ترجيح عناصر بناء نظرى على أخرى، والفصل فى هذا الترجيح هو دائماً مسألة قرار منهاجى. (أنظر محمد على فلسفة العلوم الطبيعية - مرجع مذكور- ص٢١٥، وما يليها.

• ورأى الباحث؟!

إن الباحث يشدد على مسألة أن المقولة تستبطن فيما تستبطن من مدلولات قراراً منهاجياً يقصد إلى إثبات معنى بدل آخر. من هنا يظهر الطابع الاستبدالى لأية مقولات كانت، أى كونها بدائل ممكنة متساوية فى أهميتها النظرية. وإن كان الفاعل المعرفى ذاته عادة ما يتصرف وفق إخفاء الطابع الاستبدالى لمقولاته وجملة أدواته مظهراً إياها، فى طابع اللزوم والضرورة والبداهة المفروغ منها. الأمر الذى يجعل كل معنى يتأسس أول ما يتأسس ليتكرس ويثبت ويتأبد، أى ليعلن عن نفسه كمعنى ضرورى ومرجعى. فإذا أمكن نقضه - وهذا ما يحصل عادة - ظهر من ذلك أنه فى محل الدلالة الممكنة. ثم نحن إلى ذلك لا نجعل من انتقاضية المعانى دليلاً على عدمية كل معنى نهائى وضرورى (=المعنى المرجعى). إن الانتقاضية لدينا إنما هى جهد جهيد تتلمس الدلالات المتكثرة من ورائه طريقا توحيديا لها نحو ذلك المعنى المرجعى الذى افترضناه! إن مسافة نقدية نأخذها من كل هذه الظواهر والوقائع لكى ننظر إليها من وجهة سيميائية، ستظهر لنا أنها حقول علامات. فأية مقولة تبرز وتهيمن هى علامة على بروز وهيمنة معنى نوعى يكون قد أعلن نفسه معنى مرجعيا. وبالمقابل فإن فشل أية مقولة هو علامة على فشل معنى فى أن يكون معنى مرجعيا.

إذن: كيف ولماذا؟! على نحو آخر نتساءل: إذا كانت المقولات تُقَرِرُ فأين يَتَقَرَرُ المقولات ذاتها.

حواشى الفصل الثالث

(1) Sebag (h), cite in : L'anthropologie, EDMA - Favrod 1977. P.181.

(2) Desanti (J.T), op. cit, P359.

(٣) نفسه، المعطيات نفسها.

(٤) معجم العلوم الاجتماعية تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، مصطلح "نظرية"، ص٦٠٨.

(5) Kuhn (T.S), La structure des revolutions scientifiques (trd frc) FLAMMARION (Frc) 1983, P.26.

أما الطبعة الأصلية للكتاب فظهرت عام ١٩٦٢، وتوجد له ترجمة عربية لم نطلع عليها.

(٦) المرجع نفسه، ص٣١.

(٧) نفسه، ص ٣٦.

(٨) نفسه، ص ١٥٧.

(9) Berthrlot (J.N), op. cit, P.132.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(١١) قارن هنا خصوصا مع ر. بلانشى حيث يباحث مسألة مشابهة ويطرح بخصوصها رأيا على قدر من الأهمية فى:

Blanche (R), Raison et discours (op.cit), PP 20, 21.

(12) Kuhn (T.S), op. cit, P246.

(١٣) غاستون (ب) فلسفة الرفض (مرجع مذكور)، ص٣٨.

(14) Bertalanffy (L.von), Theorie, generale des systemes, (trd frc) Dunod (frc)1984, P.205.

(١٥) محمد على(م.ع) فلسفة العلوم الطبيعية (مرجع مذكور) ص٣٥، خصوصا ص١٩٩، وما يليها.

(١٦)، (١٧) بوبنر (روديجر) مرجع مذكور، ص١٥٣ .

(١٨) نفسه، ص١٥٦ .

(١٩) نقلا عن لالند (أندريه)، العقل والمعايير، (تر:نظمى لوقا)، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩، ص١٠ .

(20) Morin (E), op, cit, P.147.

(21) Bacon (F), op.cit, P.10, Prg21.

(22) Kant (E), La logique (op. cit), P.149.

(23) Gresson (A), op. cit, P.144.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٧٧ .

(25) cite in : Lalande (A) Voc. trch. crit . phil (op.cit) P.956.

(٢٦) لالند (أندريه)، العقل والمعايير (مرجع سبق ذكره) ص١٥٧، ضمن الهامشة، رقم١٧ .